

المرأة والمجال بالمغرب، أية علاقة؟

Women and Territory in Morocco, What Relationship?

لحسن دحماني، جامعة ابن طفيل -المغرب [*lahcendahmany@gmail.com](mailto:lahcendahmany@gmail.com)

تاريخ القبول: 2022-06-28

تاريخ الإرسال: 2022-06-10

ملخص:

إن مسألة المرأة هي قضية لا ترتبط بالنساء فقط، بقدر ما هي وضعية مجتمع برمته، هي مشكلة اجتماعية ناتجة عن غياب تنمية حقيقية ترتبط بإحداث توازن على مستوى المجالات، وبالتالي فتح الآفاق أمام شباب وشابات المجالات الهامشية التي تمكنهن/م من التقدم والتحرر القائم على تعدد الإمكانيات والاختيارات، وليس أمام قدرية التفاوتات السوسيوإقليمية، لتتصل من المسؤولية، ورمها على كاهل شابات وشباب غير محدودات وغير محدودين الطموح. إن التهميش هو تهميش مجتمعي يجعل من وضعية النساء والرجال في كفة واحدة، فالقضاء على التمييز القائم على النوع تكمن جذوره في القضاء على التمييز والتهميش والاستبعاد الذي تعيشه كل الفئات الاجتماعية المحرومة، إن تقدم النساء اليوم لا يعود لقدرتهن الذاتية فقط (كما الرجال أيضا)، بل هو نتيجة تعدد الاختيارات والفرص والإمكانيات.

الكلمات المفتاحية: المرأة، التفاوتات، الهشاشة، المجال، التغير الاجتماعي.

Abstract:

The issue of woman is related to the situation of the whole society. It is due to the lack of a balanced development that would provide the youth of the marginalised territories with equal

* المؤلف المرسل

opportunities to make progress and reduce the social inequalities. In fact, it is the social exclusion that hinder youth whether man or women from achieving their ambitions. So, there is no way to eradicate the gender discrimination unless we fight the social exclusion and fragility that a set of community groups undergo. The empowerment of women situation doesn't necessarily goes back to personal capabilities, but rather to the lack of plural and equal opportunities.

Keywords: Woman, inequalities, social fragility, territory, social change.

مقدمة:

يعتبر المجال أحد العوامل المحددة لسلوك الإنسان وأهدافه وغاياته وتطلعاته، لذلك فكل إنسان لا يستطيع أن يتحرر من المجال، لأن المجال ليس هو البعد المادي الجغرافي والبيئة الطبيعية فقط، بقدر ما هو قيم ثقافية ورؤية للعالم تُنقل عبر وسائط التنشئة الاجتماعية من جيل إلى جيل في شكل حقائق تكتسي طابع المطلق التجريبي من جهة، أو طابع المطلق المقدس من جهة أخرى. من الجهة الأولى يظهر على أن التمييز بين الرجل والمرأة هو تمييز يرتبط بالجنس كمعطى طبيعي مختلف، والتمييز الثاني ليس بالضرورة ديني، بقدر ما يكون نابع من التقاليد قبل الدينية والتي غلفت بغلاف ديني، لتصبح بذلك أمراً مقدساً لا يجب الخروج عنه. على الرغم من أن الدراسات التي اهتمت بمقاربة النوع (فاطمة المرينسي أنموذجاً) حاولت أن تؤطر العلاقة القائمة بين الرجل والمرأة كعلاقة مجالية، حيث تم تقسيم المجال إلى المجال الحميم والمجال العام، الأول ارتبط بالنساء والثاني يفتح على الرجال، فإن هذه الدراسات لم تقارب العلاقة من منطلق الفوارق المجالية التي يعرفها المجال الجغرافي المغربي، لذلك فوضعية المرأة بالمجالات القروية تختلف عنها بالمجالات البينحضرية أو المجالات الحضرية الصغرى والمتوسطة أو الكبرى. إن المجال يحكم وضع الإنسان داخل العالم، ويقسم الأدوار بين الجنسين في إطار مميزات وغيرو متكافئ، لكنه يمكن أن يمنحهما وضعاً مساوياً في الحقوق والواجبات، نظراً للتغيرات التي تطرأ على المجال المغربي، خاصة وهو يتجه نحو التحضر. لذلك حاولنا في هذه الورقة التركيز على سؤال أساسي هو: ما علاقة وضعية المرأة بالتفاوتات المجالية بالمغرب؟ وهل التغير المجالي يساهم في تغيير وضعية المرأة؟

بمعنى آخر، هل تغير المجال من نمط الإنتاج القروي إلى نمط الإنتاج الحضري أدى إلى تغير في وضعية المرأة بالمغرب؟

1. تحديدات مفاهيمية ومنهجية:

نهدف من خلال هذا المقال تسليط الضوء على ثلاثة نقط أساسية هي:

أولاً، التأكيد على أن الفروق بين الرجال والنساء لا ترجع بالأساس إلى العامل البيولوجي، وليست قدرأ محتوماً، بل هي فروق اجتماعية بالأساس، كان للمجال دور أساسي فيها، المجال بما يحمله من بعد ثقافي وسوسيو-سياسي.

ثانياً، إبراز دور التفاوتات المجالية ليس في الفروق الاجتماعية بين الرجل والمرأة فقط، بل بين نساء المجالات التي تقدم فرص الترقى الاجتماعي والخروج نحو تحقيق المساواة، كالتعليم والشغل والمجتمع المدني وغيرها، وبين المجالات التي تنعدم أو تقل فيها هذه الإمكانيات. إضافة إلى إبراز علاقة الحجب التاريخية للمرأة بالمجال المديني بالمغرب مقارنة بالمجالات القروية.

ثالثاً، التأكيد على أن مسألة المناداة بالمساواة بين الجنسين لا يجب أن تنفصل عن المناداة بإنصاف المجتمع، أي إنصاف الفئات الاجتماعية المهمشة، فتحسين شروط الفئات المهمشة هو تحسين لظروف المرأة، فخروج المرأة للعمل لا يعني بالضرورة مساواتها مع الرجل، بل مساواة في الاستغلال والاضطهاد فقط، وليس إنصافاً لها.

أما على مستوى المنهج، فقد اعتمدنا على منهج المقارنة، حيث عملنا على المقارنة بين الوضعية الحالية للمرأة في علاقتها بالمجال، وبين وضعيتها المجالية في الماضي، كما علمنا على مقارنة وضعية المرأة في علاقتها بكل من المجالات القروية والحضرية، واستخلاص دور المجال في تكريس التفاوت بين الجنسين من خلال التفاوتات المجالية.

مفهوم المجال:

تتعدد دلالات مفهوم المجال، فالمجال يمكن أن يكون هو المجال الفيزيقي، الطبيعي الجغرافي، ويمكن أن يكون هو المجال المبني أو المكيف بحسب رغبات وتمثيلات الإنسان، وهو ما يمكن نعتة بالمجال السوسيو-جغرافي أو المجال الاصطناعي Artificial ثم هناك المجال الاجتماعي

الذي يعيش فيه الناس والذي يتراوح إدراكهم له بين الذاتية والموضوعية. ويميز "بيير بورديو" بين المجال الطبيعي (الفيزيقي) وبين المجال الاجتماعي وعلاقة الإنسان بهما وفهما من خلال قوله: "إن الناس باعتبارهم أجساداً (أي أفراد بيولوجيين) وكنائات إنسانية مثلهم مثل الأشياء يتواجدون دوماً في مكان ما ويحتلون جزءاً من المجال" (عبد الرحمان المالكي، 2015، ص 53) ومن ثم فإن مجال الإنسان هو المجال الاجتماعي الذي تتجلى بنيته "في سياقات شتى إما في شكل تناقضات مجالية، أو في شكل مجال مأهول أو ممتلئ يشغل كتعبير عن رمزية تلقائية للمجال الاجتماعي. فكل مجتمع تراتبي ينتج بالضرورة مجالاً تراتبياً يعبر عن الفوارق والمسافات الاجتماعية." (عبد الرحمان المالكي، 2015، ص 53) إن الإنسان ونمط عيشه ولغته وكلامه ووعيه وحتى ملامح وجهه، أو بتعبير آخر، كل كينونته تتحدد بشكل لا مرئي من خلال تراكم التجارب اليومية في هذا المجال السوسيولوجي المعقد جداً والمتعدد الأبعاد." (عبد الرحمان المالكي، 2015، ص 53) إذن فالمجال الاجتماعي هو الذي يؤثر في الإنسان أكثر مما يؤثر فيه المجال الطبيعي أو الاصطناعي. فالإنسان هو عملية شخصنة مستمرة لا نهائية، تتشكل من خلال تراكم تجارب يومية ذات أبعاد سوسيو-ثقافية متعددة. إذن فسؤال: ما المجال؟ يمكن أن نحدده حسب علماء الاجتماع في المجال المعيش والذي يكون في علاقة مع الممارسة الاجتماعية، لأن المجال الاجتماعي هو نتاج للتفاعل المجتمعي، أي هو نتيجة لفعل الفاعلين وتفاعلهم العلاني وفق أنماط متعددة تتخذ طابعاً صراعياً أو تنافسياً أو تفاوضياً. أما المجال في الأنثروبولوجيا تاريخي بالضرورة، إذ هو بالضبط مجال تأهله مجموعة بشرية، أو بتعبير آخر مجال مجسم. يهدف هذا التجسم، الذي تقوم به كافة المجتمعات البشرية، إلى تمكين جميع المترددين على نفس المجال من قراءة عدد معين من الترسيمات المنظمة، والمراسد الأيديولوجية والفكرية التي ترتب الاجتماعي. هذه المباحث ثلاثة هن الهوية والعلاقة والتاريخ، وهي في الحقيقة متداخلة بعضها بعضاً. إن العلاقات التأسيسية للهوية الشخصية والجماعية لها تعبير مجالي، كقاعدة الإقامة (لا يمكن للشخص الإقامة حيثما أراد)، ويتصل تقسيم القرية إلى أحياء أحياناً بنسق الأصناف العمرية (يكون تغيير الحي بتغيير الجبل)، ومجال مقدس نظير المجال المدني، ومجال عام (حيث تلتقي الأصناف العمرية) نظير المجال الخاص. إلخ. (مارك أوجي، 2016، ص 21) إن هذا التجسيم للمجال بالنسبة لمن يولدون في مجتمع ما، تبنى انطلاقاً منه تجربة الجميع، وبه تتشكل شخصية كل واحد: فهي بهذا المعنى مصفوفة فكرية، ودستور اجتماعي، وموروث والشرط الأول لكل تاريخ، شخصي أو جماعي. ويسهم التجسيم بشكل أوسع في ضرورة الرمزي، ويدخل أكثر على نطاق واسع في إطار الحاجة إلى الرمزية التي تطرق إليها ليفي ستراوس

والتي تترجم بواسطة تنظيم للعالم الذي لا يشكل النظام الاجتماعي (العلاقات المُنأسسة بين البعض والبعض الآخر) إلا جانباً منه. (مارك أوجي، 2017، ص22)

إن المجال منتج مادي، ولكنه يندرج دائماً في علاقته مع عناصر مادية وغير مادية من بينها الإنسان الذي يخرط في علاقات اجتماعية محددة تعطي للمجال شكلاً ووظيفة ومعنى اجتماعياً. الأمر الذي يحوله إلى تراب يتم تملكه، أي يتحول إلى امتداد للجسد الإنساني وتحت تصرف عضويته الحية. ومنه يمكن القول أن "الإنسان كائن ترابي وأن هذا النزوع الترابي يؤثر في السلوك الإنساني على كافة مستويات نشاطه الاجتماعي." (عبد الرحمان المالكي، 2015، ص55) إن هاته العلاقة الحميمة بين الإنسان والمجال جعلت "موريس هالفاكس" يذهب إلى القول: "بأن كل شيء يمضي كما لو أن فكر أي جماعة جماعة لا يمكنه أن ينشأ ويستمر في الحياة ويصبح واعياً بذاته دون الاستناد على بعض الأشكال الميثية في المجال." (عبد الرحمان المالكي، 2015، ص55)

2. أسس الفروق بين الرجال والنساء: البيولوجيا أم الاكتساب الاجتماعي؟

لقد أكدت "مارغريت ميد M. MED" من خلال أبحاثها على أن الجنوسة بنية ثقافية، إلا أن أقطاب البيولوجيا الاجتماعية Sociobiology أمثال ولسون E.O. Wilsson أكدوا على أن الأنماط السلوكية القياسية للذكور والإناث قد تحدت بيولوجيا، إنها "مناظرة الطبيعة مقابل التنشئة" (ليندا جين شيفرد، 2004، ص 27) إن هذا الصراع يدفعنا إلى طرح التساؤل: هل هناك تفاوت عقلي بين الرجل والمرأة يجعله متفوقاً عليها؟ لقد أكدت "سيمون دوبوفوار" في مؤلفها "الجنس الآخر" الذي حاولت فيه وصف وتحليل المراحل التاريخية التي مرت بها الحضارة الإنسانية والكيفية التي عملت بها كل مرحلة على تشكيل المرأة على صورتها وشبهها، وتلخص الكاتبة الأطروحة الثقافية التي تفسر تأثير الثقافة والتربية في تشكيل النوع بقولها: "المرأة لا تولد امرأة بل تصبح امرأة"، بمعنى أن التنشئة الاجتماعية/والمجالية هي التي تحدد الأدوار الاجتماعية للمرأة، وليست الأدوار التقليدية التي حددت للنساء عبر التاريخ قدر محتوم على النساء عيشه، بل على العكس من ذلك، يمكن تغيير هذا المسار نتيجة للتغيرات التي تعرفها المجتمعات، حيث لا شيء ثابت كما أكد ذلك هيراقليطس بقوله: "كل شيء في تغير مستمر". إن هذا التغير هو القانون الذي يحكم الوجود الإنساني، وبالتالي يحكم العلاقات والأدوار والتراتبات الاجتماعية. فوضعية المرأة إذا لم تكن قدراً

محتوماً وحتمية بيولوجية، فإنها بذلك يمكن أن تتعرض للتغيير بتغير شروط الوجود الإنساني، الشروط المجالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وغيرها، وهو ما يثبتته الواقع التاريخي لوضعية المرأة في كل المجتمعات، خاصة وضعية المرأة بالحوض الأبيض المتوسط، حيث كانت المرأة كما أكدت على ذلك جرامين تليون Gramine Tillion في كتابها الحريم وأبناء العم (جرامين تليون، 2000، ص 123) تعيش في كنف الرجل، بل كانت تعتبر ميراثاً مثلها في ذلك مثل باقي المنقولات، كما أن مسألة زواج المرأة لم تكن ترتبط بالمرأة ذاتها، بقدر ما كانت مرتبطة بوحدة الملكية للأرض، حيث أن المرأة تتزوج من ابن عمها، كما أنها محرومة من الإرث، فحتى وإن تم زواجها من غريب ما، فإن مسألة دخول ذلك الغريب إلى ملكية الأسرة الممتدة يبقى أمراً مستحيلاً، وبالتالي كانت المرأة التي يمكن أن تؤدي إلى تفكك الملكية الزراعية الخاضعة للأكبر سناً غير واردة، أما اليوم فقد تغير الوضع، حيث للمرأة القدرة أن تتزوج عن حب خارج العائلة، بل أصبح زواج العائلة أمراً غير محمود، وهو ما يعكسه المثل المغربي القائل: "بعد من دمك لا يظليك"، أي أن مسألة الزواج لم تعد مرتبطة بالزواج الداخلي، كما أن نظرة المجتمع للمرأة لم تعد كما كانت سائدة من قبل باعتبارها شيئاً بين الأشياء، بقدر ما أصبح ينظر إليها على أنها ذات واعية مستقلة ومتفردة، إن هذه النظرة لم تأتي كهبة بالنسبة للمرأة، بقدر ما كانت نتيجة تغيرات نمط العيش ونمط الإنتاج، فخرج المجتمع المغربي من نمط الفلاحة المعيشية المرتبطة بالمجال القروي، إلى نمط مركب قائم -إلى جانب الفلاحة- على التجارة والصناعة والسياحة المرتبطة بالمجالات الحضرية، كما أن ارتفاع نسبة السكان الحضريون منذ دخول الاستعمار الذي قلب موازين المجال المغربي، ودخول المغرب في اقتصاد رأسمالي جعل المرأة تخرج من المجال الحميم إلى المجال العام، واختراقها للمهن التي كانت حكراً على الرجال فقط، لقد دخلت عالم الاستغلال الرأسمالي إلى جانب الرجل، وهذا الانخراط في المجال العام لم يكن إلا من خلال التعليم. إن ملاحظة بسيطة للمجال التربوي تؤكد باللمس أن قدرة الفتيات تضاهي أو تفوق الأولاد في شتى المجالات الأدبية والعلمية والتقنية، لذلك يمكن القول بأن مسألة الفروق العقلية فرضية غير واقعية، فالنساء اليوم- اللاتي أتاحت لهن الظروف- مهندسات وعالمات في مجالات العلوم الدقيقة، وشاعرات وأديبات وأستاذات وطبيبات ومديرات ووزيرات.

يمكن القول أن مسألة الفروق المصطنعة بين الرجل والمرأة لا ترتبط بجانب بيولوجي أو فسيولوجي، فلا فرق بين الرجل والمرأة على مستوى القدرات العقلية، بل البدنية أيضاً، وبالتالي ففرضية الفروق القائمة على التمييز الجنسي لا حجة لها اليوم أمام واقع متغير يثبت يوماً بعد يوم تفوق النساء إلى جانب الرجال في العديد من المهارات، لتبقى المرأة كائنًا إنسانياً له مكانه قوته ومكانه ضعفه، أي كائن يرتبط بذكاء من الذكاءات المتعددة التي تحكم النوع البشري بصفة عامة، لذلك يمكن القول أن الفروق اليوم هي فروق سوسيومجالية ترتبط بالإنسان بصفة عامة، فالإنسان ابن بيئته، فمهما ادعينا الحرية والقدرة والإرادة، إلا أن للشروط الاجتماعية والاقتصادية دور في بناء شخصية الإنسان، إن تحرر الفرد هو تحرر من شرط المجتمع المجالي والاقتصادي بالأساس، لذلك القول بالحرية في عالم مليء بالإشراطات هو وهم إنساني كما أكد على ذلك اسبينوزا (باروخ اسبينوزا، 1657، ص 274) ، إن الشرط المجالي والتفاوت القائم بين المجالات، هو أحد محددات وضعية المرأة وتحررها، فالمجالات التي تمنح الإمكانيات المتعددة للتحرر، ليست مثل المجالات التي تفتقد للفرص وترتبط بنمط اقتصادي قائم على حفظ البقاء فقط، وكأنا أمام إنسان لا يزال يعيش في حالة الطبيعة على حد تعبير فلاسفة العقد الاجتماعي. قبل أن نتطرق إلى دور المجال في التراتيبات بين النساء، وجب أن نعرج على العلاقة القائمة بين المجال والنساء عبر التاريخ.

3. البعد الجندري للمجال وهندسة العلاقات الزوجية

لقد حاولت فاطمة المرينسي _وهي أبرز علماء الاجتماع المغاربة الذين اهتموا بمسألة النوع بالمغرب- أن تركز في تحليلها على المجال كتمييز بين مجالين: مجال ذكوري يرتبط بالمجال العام (الشارع)، ومجال أنثوي يرتبط بالمجال الخاص (المنزل). وبناءً على هذا التقسيم الثنائي للمجال، تم تقسيم العمل الاجتماعي وفق أسس جنسية. إن هذا التقسيم ترتب عنه فصل بين الجنسين، بمعنى المنع المطلق لكل لقاء بين الرجال والنساء الذين لا تربط بينهم علاقة قرابة أو زواج. وعليه فهذا التقسيم هو تقسيم جنسي للمجال.

فعلى المستوى التقليدي فالصدام بين هذين المجالين محدود جداً، ويخضع لمجموعة من العادات، فحين يستدعي رجل صديقاً إلى بيته فإنه يدق على بابه رافعاً عقيرته طالباً من النساء إخلاء الطريق، حيث يسرعن إلى التواري في الأماكن المظلمة لكي يفسحن الطريق للغريب، ويظل الضيف جالساً مع مضيفه في الغرفة المخصصة للرجال حتى خروجه، وإذا ما أراد الذهاب إلى المرحاض يعاد مشهد طلب إخلاء الطريق، حتى يتم تجنب كل لقاء يعتبر محظوراً بين رجل وامرأة غربيين. (فاطمة المرينسي، 2005، ص 93) كما أن هناك عادات مماثلة تحيط باختراق المرأة للمجال العام، باعتباره مكان الرجال، فإلى عهد قريب من القرن المنصرم، كان خروج المرأة من المجال المنزلي لا يتم إلا في مناسبات معدودة: كزيارة قبور الأولياء والذهاب إلى الحمام أو زيارة العائلة في مناسبات الولادة (العقيقة) أو الزواج أو الوفاة. إن محدودية الخروج إلى المجال العام بالمدن التاريخية آنذاك هو ما يعكسه المثل الدارجي المؤطر للوعي الجمعي المغربي، القائل: "المرأة تخرج خرجتان، الأولى إلى دار زوجها، والثانية إلى قبرها". لقد عانت المرأة -بالمجالات الحضرية التاريخية- من التقييد المكاني، فلم يكن لها الحق في حرية التنقل، وحتى تنقلها في هذه المناسبات يتم بطقوس تحيل إلى تواريها عن الأنظار من خلال الحجاب، الذي يشكل حسب فاطمة المرينسي تعبيراً عن اختفاء المرأة في الشارع الذي يمثل المكان الذكوري بامتياز. (فاطمة المرينسي، 2005، ص 94)

إذا أردنا فهم ديناميكية المكان/المجال كمكون في العلاقة بين الزوجين، يتوجب علينا تحليل الخلية الأسرية التي تشكل النموذج الأوحده الذي يوفره المجتمع الإسلامي لأبنائه في مجال العلاقات الجنسية. (فاطمة المرينسي، 2005، ص 109) لقد عمل الوعي الجمعي على كبح جماح المشاعر القائمة على الألفة والحب بين الزوجين كتعبير لغوي، ليعوضه بإيحاءات مغلقة بأغلفة عدة، لذلك فلا وجود "لنمط مسلكي معترف به ومقبول يمكن المرأة من التعبير عن حبها لزوجها، في حين أن هناك سلوكاً يعكس رفضها له وهو الكره، (المرينسي، 2005، ص 114) المتمثل في رفضها اقتسام المكان معه، فخروجها عند دخوله، تعبير صريح على الكره وعدم القدرة على الاستمرارية، لذلك تؤدي هذه الوضعية في كثير من الأحيان إلى تفكك رابطة الزواج.

فالرجل في نظر الوعي الجمعي المغربي، لا ينتظر اعترافاً بالحب من طرف الزوجة، بقدر ما ينتظر الولاء والطاعة، وهذا النمط الثقافي هو نتيجة لتنشئة اجتماعية ضاربة في عمق الزمن، لأنها ترتبط بمفهوم الطاعة والولاء كمفاهيم دينية وسياسية. لذلك فالتنشئة السياسية والدينية هي إحدى القواعد المحددة لسلوك الإنساني، وبالتالي المحددة لنوع العلاقات الزوجية والأسرية بصفة عامة.

4. التغير السوسيو مجالي وأثره على تغير وضعية المرأة

كانت المرأة في الوسط التقليدي القروي خاضعة لسلطة الرجل المطلقة. (محمد عباس نور الدين، 2005، ص 11) لكن مع تغير المجال من قروي إلى حضري أصبحت وضعية المرأة تتغير، هذا التغير لم يكن إفراراً موضوعياً للواقع المغربي، بل كان نتيجة تغيرات أحدثها الاستعمار (الفرنسي والإسباني) الذي عرفه المغرب منذ 1912 إلى حدود 1956، حيث عرف المجال المغربي تغييراً ملحوظاً على مستوى بنيته العمرانية خاصة. فإذا كان المنزل بالمجال المديني التاريخي يفتح على وسط الدار الذي كان مفتوحاً على السماء، هذا الانفتاح كان انفتاحاً عمودياً وليس أفقياً، إنه تعبير على انفتاح الأسرة على المقدس وانطباعها بطابعه، فالمرأة في الثقافة التقليدية ذات الصبغة المقدسة ترتبط بالحجب والتوازي وعدم الظهور، لذلك كانت علاقاتها بالمجال المديني علاقة حجب وليست علاقة ظهور، علاقة انغلاق وليس انفتاح، انغلاق على الخارج وانفتاح على الداخل، تبعاً للبنية العمرانية للدار التي لم تكن تنفتح على الأزقة، بل كانت نوافذها تنفتح على وسط الدار "الحوش"، إن المنزل كان مجالاً نسوياً بامتياز، كما أنه مكان للعيش وليس مكاناً للنوم فقط كما هو الآن، فالمرأة كانت تقوم بمجموعة من الأنشطة التي يمكن أن تجعلها منشغلة عن الخروج إلى الزقاق أو الشارع، إضافة إلى الثقافة التقليدية التي كانت تحكم المجال وتقسمه، فتحرم المرأة من المجال العام، كما تحرم على الرجل المكوث طويلاً في البيت، لأن الجلوس في البيت طوال اليوم ينتقص من قيمة الرجل التقليدي. إن هذا الأمر كان مختلفاً عن الوسط القروي المغربي -على الرغم من أنهما يقتسمان نفس الثقافة التقليدية- حيث كانت النساء تنفتحن على المجال الشاسع المرتبط بالحقول، فالمرأة لم تكن معرضة للحجب كما هو الأمر بالنسبة للمرأة بالمجالات المدينية التاريخية، ولعل مرد ذلك إلى كون الجوار لم يكن بذلك القرب الذي تعرفه المدينة، كما أن الجوار ليس شيئاً آخر غير امتداد

للعائلة (أبناء العمومة)، في حين أن المدينة تعرف بتراس بنيانها حائطاً لحائط كم أكد على ذلك فير، المدينة لا تتحدد حسب فير في سكن واحد أو سكنات مبعثرة، بل من سكن متجمع (ولو نسبياً)، أي من محلة Localité، حيث تبني الدور حائطاً لحائط بشكل كثيف، "تشكل معه تجمعاً سكانياً من قطعة واحدة، تكون من الشساعة والكبر؛ حيث إن الاجتماع العادي والخاص بالجوار يصل حداً يصبح فيه التعارف الشخصي والمتبادل بين السكان أمراً متعذراً." (عبد الرحمان المالكي، 2016، ص 29) فالمجال القروي كان مجالاً مرتبطاً بالتباعد الجغرافي للجوار، لكن النساء القرويات عندما يلتحقن بالمدينة –لغرض ما- فإنهن يلتزمن بـ"الحايك واللثام" كنوع من الحجاب، وكأن المرأة في علاقتها بالمدينة هي علاقة حجب وليست علاقة انكشاف... إن هذا الأمر يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي: لماذا ارتبط الحجب تاريخياً بالمدينة المغربية العتيقة؟ وهل بقيت هذه العلاقة ممتدة إلى اليوم أم تغيرت؟ وإذا تغيرت فما أسباب تغيرها؟

إن تناول هذه التساؤلات يفرض علينا العودة إلى مفهوم المدينة وسبر دلالاته التاريخية:

يشير لفظ Polis في التراث اليوناني إلى المدينة-الدولة، وهي عبارة عن نظام سياسي، أي أن المدينة ارتبطت تاريخياً بالممارسة السياسية التي كانت حكراً على الرجال، فلم يكن للمرأة الحق في ممارسة الحكم، لذلك هناك علاقة وطيدة بين الحكم وعلاقة حجب المرأة بالمجال المدني. فالمدينة هي مركز السلطة السياسية والدينية أيضاً، لذلك فالحجب هنا لا يرتبط بالمجال كمجال مادي، بل كممارسة سياسية، أي ممارسة السلطة على مستوى المدينة التاريخية بالمغرب، لأن السياسة ليست مهنة يمكن أن تنفتح عليها المرأة من أجل مزاولتها، بل هي سلطة تقوم على أساس القوة والقهر، إنها سلطة مؤسسة على العنف كما أكد على ذلك فير، لذلك اعتبرت المرأة غير قادرة على إدارة دفة الحكم، لأنها ترتبط بالعاطفة وليست قادرة على اتخاذ القرار، خاصة قرار الحرب، غير أن هذا الأمر لا يعدو كونه مجرد رأي مسبق غير مؤسس على دلائل علمية أو تاريخية، بل إن التاريخ يثبت أن للمرأة القدرة على اقتحام مجال الحرب مثلها في ذلك مثل الرجل، كما أن الحرب ليست قائمة فقط على القوة البدنية وقوة السلاح، بل هي قدرة عقلية على التخطيط الاستراتيجي، وهو مجال لطالما ألصق بالمرأة، أي الكيد والدهاء، وليس الدهاء سوى التخطيط من أجل الإطاحة

بالعدو، وهو تخطيط استراتيجي، وبالتالي فالقول بعجز المرأة عن ممارسة السياسة لأنها غير قادرة على ممارسة الحرب، هو مجرد ضرب من الوهم الناشئ عن أفكار نمطية بالية. لقد أكد ابن رشد أن للمرأة القدرة على ممارسة السياسة والحرب إن هي أعدت لذلك، فممارسة السياسة هي تنشئة سوسيو-سياسية ترتبط بوسائط التنشئة المتعددة: الأحزاب والنقابات والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني وغيرها، لذلك ففشل المرأة أو نجاحها ليس ذو طبيعة ذاتية، بقدر ما هو نتيجة منطقية للتنشئة التي تلقاها الفرد، سواء أكان ذكر أم أنثى.

لقد ارتبطت وضعية المرأة القروية بأمرين اثنين: الأول سبق أن عرجنا عليه وهو التباعد الجغرافي للجوار، والثاني يرتبط بطبيعة العمل السائدة بالمجال القروي، أي العمل الفلاحي بكل مكوناته وأنشطته، بدءاً بالزراعة وتربية الماشية وما يرتبط بهما من أنشطة تقتضي التعاون بين المرأة والرجل، بل إن للمرأة الحظ الوفير من هذه الأنشطة، لأنها تقوم بوظيفتها التقليدية الخاصة بالمنزل وأنشطته اليومية، إضافة للأنشطة الفلاحية إلى جانب الرجل (زوجها أو أبها أو أخيها...). إن خروج المرأة للعمل هو ما يخرجها من الحجب والتواري إلى البروز والظهور إلى جانب الرجل. إذا فوظيفة المجال هي إحدى المتغيرات التي تمكنا من فهم وضعية المرأة داخل المجتمع، وهو ما نستشفه من خلال وضعية المرأة في الغرب تاريخياً، فمع اندلاع الحرب العالمية الأولى خلت المعامل من الرجال الذين أخذتهم أتون الحرب إلى جبهات القتال في أنحاء مختلفة من أوروبا، واضطرت النساء للخروج إلى مواقع العمل وأخذ مكان الرجال، لتحمل أعباء إعالة أطفالهن، وما أن حلت سنة 1920 حتى كانت الحركة النسائية في أوروبا قد حققت الكثير من أهدافها، مما جعل النساء ينتزعن بعض المكتسبات الاجتماعية والسياسية وأخصها الحق في المواطنة.

1-4 وضعية المرأة في ظل التفاوت المجالي بين القرية والمدينة

يشكل التفاوت المجالي بين القرية والمدينة على مستوى البنيات التحتية والمرافق العمومية أحد أشكال التناقض الأساسية في الوضع النسائي بالمغرب، حيث يعوق هذا التفاوت مسيرة المرأة ويساهم في تهميشها واستبعادها، وهذا الأمر هو نتيجة لاختيارات سياسية واقتصادية راهنت على المجالات الحضرية الكبرى وأغفلت المجالات القروية والحضرية الصغرى، لما كانت تشكله من تهديد

أمني للدولة، فالمقاربة الأمنية التي نهجتها الدولة منذ الاستقلال أدت إلى تهميش مجموعة من المجالات ومحاولة تنمية المجالات الحضرية الكبرى، خاصة الخط الساحلي القنيطرة الدار البيضاء، هذه المقاربة تناست أن الضغط سيزداد على هذه المجالات بفعل الهجرة، وبالتالي ستبقى دائماً بؤرة تهديد أمني يتزايد أكثر فأكثر، في حين أن المقاربة التنموية الحقيقية لكل المجالات ستعمل على تثبيت السكان في مناطقهم، وبالتالي تخفيف الضغط على المجالات الحضرية الكبرى. إن هذه السياسة وما نتج عنها من تفاوتات مجالية أدت إلى تنمية مجالات وتهميش أخرى، جعلت المجتمع يصبغ بهذه الصبغة، وأدى إلى التفاوت بين الفئات الاجتماعية، والتفاوت بين الرجال والنساء، وبين النساء والنساء أيضاً، خاصة أن وضعية النساء في حاجة إلى مزيد من الاهتمام، الذي لا ينفك عن الاهتمام بالمجتمع بصفة عامة، فالثقافة التقليدية التي تمنع النساء من الهجرة إلى المجالات الحضرية الكبرى- خاصة بسبب الخوف علهن- جعل النساء في وضعيات مختلفة، فلا يمكن مقارنة وضعية المرأة بالمجالات النائية بمثيلاتها بالمجالات الحضرية الكبرى مثلاً، فالأولى تغيب عنها فرص التحرر التي تبدأ بالتعليم وتنتهي بالشغل، فلا تحرر إلا من خلال التحرر المادي، ولا تحرر مادي بدون تعليم ذو جودة يذكي روح المبادرة ويفتح الوعي والإبداع الذاتي للمرأة.

إذا كان التعليم هو أحد أهم قنوات الارتقاء الاجتماعي والتنمية المجتمعية التي لا تنفك عن تنمية الموارد البشرية التي ستنهض بالتنمية في جميع المجالات الأخرى، فإن التفاوتات المجالية تنعكس سلباً على التعليم بشكل مباشر، "إذ أن الوسط القروي يفتقد للتجهيزات والبنيات اللازمة لإقامة مؤسسات تعليمية مندمجة في المحيط ومستجيبة لحاجاته" (فاطمة الزهراء أزرويل، 1996، ص 59) ويبرز ذلك في انعدام المساواة في فرص التعليم بين الطفلات بالمجال الحضري ونظيرتهن بالمجالات القروية، وهو ما تعكسه الأرقام الرسمية لوزارة التربية الوطنية، حيث نجد أن عدد المسجلات بالوسط القروي ضعيف مقارنة بالمسجلات بالوسط الحضري، فقد بلغ عدد المسجلات بالوسط القروي برسم الموسم الدراسي 2020 وصل إلى 162760 تلميذة، مقابل 204052 تلميذة بالوسط الحضري بمستويات التعليم الابتدائي، وكلما انتقلنا إلى مستويات التعليم الإعدادي والثانوي يقل عدد المسجلات بهذه المستويات، فبالنسبة للمجالات القروية نجد 91998 و 34948 مقابل 180718 و 149972 بالمجال الحضري بمستويي الإعدادي والثانوي على التوالي. (وزارة

التربية الوطنية، 2020) إن هذا الاختلاف بين الوسطين الحضري والقروي هو نتيجة التفاوتات على المستوى المجالي من حيث البنيات التحتية، ليس فقط على مستوى المؤسسات التعليمية، بل على مستوى البنيات الاقتصادية أيضاً، فالهدر المدرسي الذي تعاني منه الفتيات بالوسط القروي راجع إلى عدم قدرة الآباء على تحمل نفقات التمدريس خارج مجالهم السكنية، إضافة إلى التمثلات الدونية التي تصاحب الأثني بالمجتمع، باعتبارها مكنم العار بالنسبة للعائلة التقليدية، وهو تقليد يرتبط بتمييز جنسي بين الرجل والمرأة، وهو التمييز الذي ترفضه ليندا جين شيفرد في كتابها أنثوية العلم، حيث تقول: "ولكي يشق الرجال طريقهم في هذا العالم، عملوا على إسقاط العديد من الصفات المهترئة غير المرغوبة ... على المرأة، حتى ينكروا أي منشأ لها عن ذواتهم." (ليندا جين شيفرد، 2004، ص 29) إن النسبة المرتفعة التي يعرفها التعليم الابتدائي في صفوف الفتيات وانخفاضه على مستوى التعليم الثانوي والإعدادي بشكل كبير جداً، حوالي 127812 تلميذة عانت من الهدر المدرسي، مقابل 54074 تلميذة بالوسط الحضري عانت من الهدر المدرسي، ومقارنة بسيطة بين هذين الرقمين يشيران إلى النسبة الكبيرة للهدر بالوسط القروي مقارنة بالوسط الحضري في صفوف التلميذات. إن التفاوتات المجالية تؤثر سلباً على وضعية المرأة، خاصة وأن التعليم هو أساس تحسين وضعية المرأة، والمجتمع بصفة عامة، وضمان حقوقهن، وإذا ضاع الحق الأول والأساسي الذي هو التعليم، فإن ذلك يؤثر بشكل أو بآخر على باقي الحقوق، فخرج طفل من المدرسة هو حكم عليه (أ) بالإعاقة مدى الحياة، كما أكد على ذلك أمارتيانصن في كتابه تنمية حرية.

2-4 المرأة والنظام الرأسمالي: علاقة تحرر أم خضوع؟

إن المناداة بتحرر المرأة ومساواتها مع الرجل في جماعة مضطهدة مطلب لا معنى له. فالصراع هنا مطلب اجتماعي للقضاء على التمايزات المجالية وما ينتج عنها من تراتبات اجتماعية (قيس مرزوق الوريثي، 1998، ص 67) فقضية المرأة هي قضية المجتمع، والقضاء على التمييز ضد النساء من صميم القضاء الفعلي على التمايزات والتراتبات الاجتماعية ككل. إن المطالبة بمساواة الرجال والنساء هي مساواة ناقصة في ظل نظام رأسمالي قائم أساساً على التمييز والاستغلال، فالمساواة بين الجنسين هي دعوة إلى المساواة في الاضطهاد والاستغلال، وليس دعوة إلى المساواة

الحرّة القائمة على الإبداع والكفاءة الشخصية من خلال فتح الباب أمام الإنسان في ظل أنظمة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان كإنسان، عوض النظر إليه كوسيلة على حد تعبير إيمانويل كانط في كتابه تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، وهذا الأمر لن يتأتى إلا من خلال ثورة على مستوى الوعي من أجل التحرر من العلاقات التقليدية القائمة بين الرجال والنساء، أي "تحرير طرفي العلاقة من كثير من القيم والمفاهيم والتقاليد الموروثة" (بحري دلال، 2014، ص 74) وهي تقاليد نابعة من أنظمة آمنت بمبدأ الريح القائم على أساس الاستعباد والاستغلال، وهو ما أكدته ستيورات ميل بأنه لا وجود لعبد وصلت عبوديته أشدها أكثر من المرأة (جون استيورات ميل، 1998، ص 94) لذلك حاولت هذه الأنظمة عبر التاريخ ترويض المستغلين بواسطة العنف بنوعيه المادي والرمزي، هذا الأخير يعتبر الوسيلة الناجعة في الفترة المعاصرة التي تجعل المعنف يشارك في عملية تعنيفه، لذلك أطلق عليه بورديو اسم العنف اللطيف/الناعم وغير المرئي (بيير بورديو، 2009، ص 63) إن النظام الرأسمالي اليوم حاول إفراغ قضية المرأة من رمزيّتها وتوجيهها الصحيح، أي إفراغ نضال النساء إلى جانب الرجال من أجل مجتمع فاضل قائم على الحق، إلى مواجهة بين الرجال والنساء، أي إلى صراع من أجل تحسين شروط العبودية، وليس التحرر التام من قيود العبودية الجديدة، ليتحول النقاش من مسألة الحقوق، أي مبدأ العدل والإنصاف الاجتماعي لكل الفئات الاجتماعية، إلى منطق المساواة الجائرة على حد تعبير ماكس شيلر، فلا يمكن أن نساوي بين الذوات غير المتساوية أساساً، متساوية من حيث القدرات والمعارف والكفايات والمهارات، بل متميزة من حيث تعدد الذكاءات، ونحن هنا لا نقصد التمايز بين النساء والرجال، وإنما نقصد التمايز بين الناس جميعاً، كمبدأ طبيعي، لذلك فالأولى المطالبة بالإنصاف، خاصة إنصاف النساء كجزء من إنصاف المجتمع ككل، إضافة إلى فتح باب الإمكانات وتفتق القدرات والكفاءات بشروط منصفة. هذا الإنصاف لا يمكن أن يتم إلا في ظل مجتمع منصف، أي مجتمع يقوم على "مبدأ إعطاء لكل ذي حق ما يستحقه"، وهو مبدأ اجتماعي لا يقبل التجزئة أو القسمة، وكل تجزئة هو خروج عن مبدأ الإنصاف، وبالتالي البقاء في مجتمع النصف، وهو المجتمع الذي لا يقوم على أساس السير نحو الاكتمال. إن النظام الرأسمالي اليوم لم يرقم على مسألة الإنصاف، ولا على مبدأ المساواة في الحق والواجب، بل على مبدأ الاستغلال، لذلك عمل على تحويل وتحويل مسار النضال النسوي واختزاله في العلاقة الصراعية بين الرجل والمرأة -حتى وإن كان من الضروري الاعتراف بوجود هذا النوع من

التميز الثقافي، إلا أنه لا ينفصل عن البنية السوسيواقتصادية للمجتمع- هذا الرجل الذي ليس إلا ذلك الإنسان الذي يقتسم مع المرأة ظناكة العيش ومرارته، الذي يقاسمها الاستبعاد والاستبعاد والهميش، لقد تحول الصراع بين المستغلين والمستغلين إلى صراع بين المستغل والمستغلة. كما أن الدعوة إلى تحرر المرأة من طرف النظام الرأسمالي لم يؤسس التحرر على أساس المعرفة (المتساوية للجميع) والنظر إلى المرأة كذات واعية عاقلة حرة ومبدعة، بقدر ما ينظر إليها كسلعة لتسويق الرغبة، خاصة من طرف الشركات الاقتصادية عبر وسائل الإعلام القائمة على الإشهار وتسويق الرغبة للزيادة في عملية الاستهلاك التفاخري، وبالتالي تحقيق الربح الاقتصادي لأصحاب الرأسمال، فأصبحت صورة المرأة المتحضرة والمتحررة اليوم (كما الرجل أيضا) هي التي تتبع الموضحة من نفخ وشد وشفط، وكأننا أم كائن جنسي قابل للاشتهاء، (العربي الوافي، 2007، ص 35) في حين أن المرأة التي ترتبط بالعمل السياسي أو البحث العلمي أو غيرها، لا يتم تقديرها إلا بما تنتجها من منافع بالنسبة للنظام الرأسمالي القائم على مبدأ، "الحقيقي هو المفيد" (وليم جيمس، 1965، ص 353) على حد تعبير وليام جيمس. بل إن ما نراه على المستوى السياسي، خاصة الكرنفال الانتخابي يدل على أن مقاربة النوع أصبحت أحد الديكورات المؤثرة للمشاهد السياسي، الذي أصبح مع السياسة الدولية أمراً ضرورياً، أي إشراك النساء في العمل السياسي، وليس كمبدأ قائم على التكوين السياسي كإدماج حقيقي للمرأة في مجال الممارسة السياسية، والتي يؤكد التاريخ باللموس قدرة النساء على ممارسة السياسة والحكم، كما أكدت ذلك فاطمة المرينسي في كتابها سلطانات منسيات، والذي قدمت لنا أمثلة عديدة لنساء حكمن ومارسن الحكم مثل: شجرة الدر وراضية وأسماء وغيرهن.

خاتمة:

يمكن القول أن مسألة المرأة هي قضية لا ترتبط بالنساء فقط، بقدر ما هي وضعية مجتمع برمته، هي مشكلة اجتماعية ناتجة عن غياب تنمية حقيقية ترتبط بإحداث توازن على مستوى المجالات، وبالتالي فتح الآفاق أمام شباب وشابات المجالات الهامشية التي تمكنهن/م من التقدم والتحرر القائم على تعدد الإمكانيات والاختيارات، وليس أمام قدرية التفاوتات السوسيوإقليمية، لنتنصل من المسؤولية، ورممها على كاهل شابات وشباب غير محدودات وغير محدودين الطموح. إن

التمهيش هو تمهيش مجتمعي يجعل من وضعية النساء والرجال في كفة واحدة، فالقضاء على التمييز القائم على النوع تكمن جذوره في القضاء على التمييز والتمهيش والاستبعاد الذي تعيشه كل الفئات الاجتماعية المحرومة، إن تقدم النساء اليوم لا يعود لقدرتهن الذاتية فقط (كما الرجال أيضاً)، بل هو نتيجة تعدد الاختيارات والفرص والإمكانات.

• قائمة المراجع:

- أمارتيافسن، (2010) تنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى.
- إيمانويل كانط، (2002) أسس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة: عبد الغفار المكاوي، منشورات الجمل، الطبعة الأولى.
- باروخ اسبينوزا: مراسلة إلى شولر 1657، ترجمة: محمد سبيلا، الفلسفة الحديثة: نصوص مختارة. بحري دلال: النظرية النسوية في التنمية، مجلة المفكر، العدد 11.
- ببير بورديو، (2009) الهيمنة الذكورية، ترجمة: سلمان قعفراني، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
- جرامين تليون، (2000) الحريم وأبناء العم تاريخ النساء في مجتمعات المتوسط، ترجمة: عزالدين الخطابي وإدريس كثير، دار الساق، الطبعة الأولى.
- جون ستوروار مل، (1998) استبعاد النساء، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي.
- سيمون دوبوفوار، (2015) الجنس الآخر الوقائع والأساطير، ترجمة: سحر سعيد، الرحبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا.
- عبد الرحمان المالكي (2015) الثقافة والمجال، دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى.
- عبد الرحمان المالكي، (2016) مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، أفريقيا الشرق.
- العربي وافي، (2007) مقارنة النوع والتنمية، المعرفة للجميع، العدد 35.
- فاطمة الزهراء أزرويل، (1996) المرأة بين التعليم والشغل، دار ليلي، الطبعة الأولى، مراكش.
- فاطمة المرينسي، (2000) سلطانات منسيات، ترجمة: فاطمة الزهراء أزرويل، المركز الثقافي العربي.
- فاطمة المرينسي، (2005) ما وراء الحجاب الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، المركز الثقافي العربي، الطبعة الرابعة.

- قيس مرزوق الوريثي، (1998) التراتبات الاجتماعية والتراتبات المجالية للأرض بالبوادي المغربية في كتاب: العلاقات بين البوادي والمدن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10 الرباط، الطبعة الأولى.
- ليندا جين شيفرد، (2004) أنثوية العلم؛ العلم من منظور الفلسفة النسوية، ترجمة: يمني طريف الخولي، عالم المعرفة العدد 306.
- مارك أوجي (2016) أنثروبولوجيا العوالم المعاصرة، ترجمة: الطواهي ميلود، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- محمد عباس نورالدين، (2005) التنشئة الأسرية رؤية نفسية اجتماعية تربوية لعلاقة الأسرة بأبنائها والإشكاليات التي تطرحها، منشورات عالم التربية، الطبعة الأولى.
- وليام جيمس (1965) البرغماتية، ترجمة: محمد العريان، دار النهضة، القاهرة.